بالجواد الكريم الحكيم ان يمنع عبدا احدث لشاقه الشاق من غير ان يحصل للمكلف
نفع حال التكليف او بعده وارما ان يكون العوض من التكاليف منفعة لاحقة
اى منفعة تحصل بعد التكليف وهو المطلوب فان الثواب هو المنفعة اللاحقة
الخالصة العوض من التكليف فثبت ان العوض من التكليف هو الثواب على
الاتيان بما وجب على النوع الثاني وقد ترجم عن كما مثال اللولو المكنون
جزاء بما كانوا يعملون بدل على ان العمل سبب للثواب قلنا في الجواب عن
الوجه الاول انا قد بينا في المسئلة الخامسة من الباب الثالث في افعاله
انه لا غرض لفعله ولا علة لحكمه ومع هذا فلم لا يجوز ان يكون العوض من التكليف
شكر النعم السابقة والاستفتاح مركبا والحق انه لا قبيح بالنسبة الى النوع
وكيف يكون كون العوض من التكليف حصول منفعة سابقة على التكاليف
قبيحا منه والمعتزلة اوجبوا الشكر والنظر في المعرفة لاجل ما سبق من نعمه
وفي الجواب عن الوجه الثاني ان الآية وسائر ما قدمتم جزاء بما كانوا يعملون لا يدل
على وجوب الثواب على النوع بل يدل على وقوعه فقط ونحن الى الآن ما اشرنا الى
جواب وفصل مقدر تقديره لم قلتم ان النوع جعل الثواب جزاء للعمل وجزاء الشيء
يجب ترتبه عليه فنقول الفائدة ان احسنت الى فلان كذا تقدير الجواب
ان يقال لا نزاع ان جزاء الشيء يجب ترتبه عليه بل نحن لا طلاق لفظ الجزاء على النوع
كون الفعل علامة وامارة على الثاني والحق ان الجزاء يجب على النوع عقلا

الكافر

الكافر وصاحب الكبيرة لوجوه ثلاثة الاول ان العفو عن الكافر وصاحب
الكبيرة يتنفع التسوية بين المطيع والعاصي لاشتراكهما في عدم العقاب
والتسوية بينهما في العدل بالضرورة لكنه عدل بالاتفاق والثاني ان الشك في
العفو مركبة فيما فعلوا لكن بحيث يقطع بالعقاب على الكفر فكان ذلك
الخوف مانعا عن ارتكاب الكفر لانا لو شككنا في العقاب على الكفر لشككنا في
العفو وداعية الخوف قوية فيما يتركب الكفر لاجل تحقق الوصول الى الشهوات
مع الشك في العقاب عليه الثالث بان النوع اخبر ان الكافر والفاسق مخلدان
النار في معارض شيء لقوله تع وسيق الذين كفروا الى جهنم زمرا وقوله تع ونسوق
المجرمين الى جهنم ورادا والخلود ضد النوع تع فوجب ادخال الكافر وصاحب
الكبيرة في النار والجواب عن الاول ان العفو عن العاصي لا يتنفع التسوية
بينه وبين المطيع لانه تع وان لم يعذب العاصي لكنه لا يثيبه اثابة المطيع
فلا يلزم التسوية على تقدير العفو عن العاصي وعن الثاني انه لا يلزم القطع
بالعقاب في الامتناع عن العاصي فان تغليب ظن العقاب على العفو يفيد
والتهديد والتوعيد كان في الاجمال اى المنع وايضا لو كان العفو قبل التوبة يتنفع
الاغراء على النقوض لكان العفو بعد التوبة يتنفع الاغراء ايضا بعين ما
ذكرتم فانهم معترفون بان العفو عن صاحب الكبيرة بعد التوبة حاصل فما
يكون جوابكم عنه يكون جوابنا عنه وعن الثالث انا لا نسلم ان كل ما ثبت